

**الجرائم الاقتصادية في سورية**

**1963-2024**

**الباحث**

**عصام تيزيني**

محاضرة في اطار ندوة الثلاثاء الاقتصادية – 8/7/2025- المركزالثقافي العربي – أبو رمانة

[توطئه 3](#_Toc202657981)

[مدخل أول 4](#_Toc202657982)

[تدمير الصناعه 4](#_Toc202657983)

[مدخل ثاني 7](#_Toc202657984)

[احتلال المدن وهجرة الأرياف 7](#_Toc202657985)

[مدخل ثالث 9](#_Toc202657986)

[إفساد المجتمع الإقتصادي السوري 9](#_Toc202657987)

توطئه

ليس استعراضا بقدر ماهو توصيف لمشهد إقتصادي قاتم عاشته سوريا عن قصد وعن تخطيط ونهج محكم بدأته مجموعة من الإنقلابيين المتعطشين للسلطه عام 1963 ...مجموعة تشكلت بلبوس رجالات دوله كانت قياداتها متفقه شكلا ومتصارعه ضمنا ..كل أفرادها يضمرون لبعضهم الغدر ..

كان من أبرزهم حافظ الأسد الذي استطاع بحنكته ومكره أن ينقض على السلطه عام 1970 ليصبح الحاكم الأشرس الذي قاد اقتصاد سوريا إلى الظلمات منذ ذلك التاريخ حيث تابع تنفيذ المخطط المرسوم بهدوء وخبث وكان الإقتصاد هو الهم الأخير في عمل هذا الرجل الإنقلابي المجرم حيث كانت اولوياته تثبيت أركان حكمه الأمنيه والعسكريه والسياسيه فاعتمد في البدايه على التقرب من التجار والصناعيين ومنحهم الثقه لمعاودة أعمالهم هذه الثقه التي تم سحقها بسبب عمليات التأميم التي تمت بعد استلام البعث في عام 1963واستمرت لعام 1970حين تسلمه السلطه وبدأ بعد ذلك بوضع خطط خمسيه عامه للبناء وانجز مجموعة مشاريع استراتيجيه مثل سد الفرات وعدد من محطات الكهرباء وسواها حتى عام 1979 عندما تسبب في تصنيف سوريا كدولة راعيه للإرهاب و أبعد اقتصادها تدريجيا عن الغرب المتحضر ودمجه بتحالفات مع القوى الدكتاتوريه العالميه ليصبح تابعا مطلقا لها.. وهذا الابتعاد عن الغرب بدأ يرخي بظلاله على طبيعة الاقتصاد السوري وتوجهه للشكل الاشتراكي المغلق الذي تبناه بطبيعة الحال منذ سيطرة حزبه البعثي على الحكم وهنا بدأت القصه ..القصه المثيره التي عاشها اقتصاد سوريه حيث بدأ اشتراكيا شكلا لا فعلا وبدأت الصراعات السياسيه على السلطه بينه وبين أخيه الذي وكما تقول عدة مصادر أنه أفلس المصرف المركزي كثمن لخروجه وهذه أولى وأكبر الجرائم التي ارتكبها الأخوان حافظ ورفعت بحق سوريا عموما في الوقت الذي بدأت تنهار العملة السوريه وكان السوريون يشتهون المحارم والرغيف ..وهكذا حتى نهاية الثمانينات عندما بدأ المعسكر الإشتراكي ينهار فلم يجد الأسد بدا من إعادة ترميم العلاقه مع القطاع الخاص والإستعانه به على تصريف أمور البلاد الإقتصاديه الإنتاجيه فأقر قانون الإستثمار رقم 10الشهير والذي كان كل مستثمريه من ذوي النفوذ والمسؤلين وأبنائهم فانتشرت عملية التجاره والإستثمارات الصناعيه الهزيله الريعيه غير الإبداعيه وتحول الإقتصاد حينها الى شكل هجين نصف اشتراكي ونصف رأسمالي بداية التسعينيات حين بدأ يمنح القطاع الخاص فرصا للعمل ومن ثم تحول إلى رأسمالي اجتماعي أيضا شكلا مع بداية 2005وهكذا حتى جاءت الثوره السوريه عام 2011 والتي بدأ بعدها يبدأ اقتصاد المافيات والعصابات يحكم سوريا لتستمرالحال هذه حتى الثامن من كانون الأول 2024حيث سقط الدكتاتور وسقطت معه كل أشكال الإقتصاد المزعومه اللا إقتصاديه قلبا ولا قالبا لتنتهي بعدها هذه الحقبة الزمنية السوداء ويبزغ فجر إقتصادي جديد ملامحه واضحه وآفاقه مبشره نأمل أن يمتد حقبا وأزمان ....!!!

## مدخل أول

## تدمير الصناعه

إن الجرائم الإقتصاديه عموما بالتعريف هي كل عمل يستهدف مكسبا ماليا أو مراكمة ثروة بطريق غير شرعي بحيث ينتج عنه ضرر وأذيه عامه لاقتصاد الدوله مثل غسيل أموال ..تزوير مستندات رسميه ..تهرب ضريبي فاحش..

تزوير عملات ..تهرب جمركي ..رشاوي وصفقات مشبوهه وغيره الكثير ..

وعادة من يمارس هذه الجرائم هم شبكات محترفه منظمه

هذا في العموم ولكن في الحالة السوريه فإن هذه الجرائم لاترقى في الحقيقه لأن تكون جنحا يقوم بها أشخاص لهم نفوذ بسيط وهي تصنف عمليا ضمن الفساد الإقتصادي الذي تراكم عبر سنوات النظام السابق ..بالتالي فإن تعريف الجرائم الإقتصاديه في سوريه والذي أعنيه هو تلكم الأفعال وامخططات المنظمه الممنهجه التي ارتكبت باسم الدوله والقانون والتشريع الصادر عن مجلس الشعب أو مراسيم صادرة عن رئيس الجمهوريه ..وهذا النوع من الأفعال هي جرائم منظمه لايمكن أن تكون موصوفه أو مشهوده كما هو حال الجرائم العامه والسبب طبعا هو أن هذه الجرائم الممنهجه غير ظاهرة للعيان ولا يمكن حتى اكتشافها لأنها لا تظهر إلا بعد سنوات من التخطيط والعمل عليها ...ولكي أقرب فهم هذه الأحجيه سأطرح مثالا صارخا عن كيف كانت ترتكب الجريمه الإقتصاديه أيام الدوله السوريه البائده ..

صناعة السكر :

في سوريا هي صناعة قديمه ..معمل سكر حمص مثلا تم انشاؤه عام 1946 وكان السكر وكثير من المواد الجانبيه كالصابون والكحول والخميره التي تنتج عند تصنيعه تخرج من هذا المعمل .. تعتمد على الشوندر السكري الذي يزرع وبكثافات عاليه في سوريا ..

هذا المعمل تراجع عن الإنتاج منذ بدأ الترخيص لمصافي السكر الخام الخاصه التي بدأت نهايات القرن الماضي وبدأ معها تراجع زراعة الشوندر وأصبحت سوريا تعتمد على استيراد السكر الخام وتكريره عبر عدة مصافي يمتلكها بضعة حيتان يتحكمون بهذه الماده ويحتكرونها .فتوقفت هذه الشركه العامه عن العمل وتوقفت معها زراعة الشوندر الذي صار يستخدم علفا للحيوانات لأن الشركه لم تعد تستلمه ولم يعد أصلا استلامه موضوعا ضمن خطط الدوله المعهوده سابقا بعد أن كان مصدرا مهما لأهم الصناعات الغذائيه الاستراتيجيه في البلاد ..طبعا هذا كله تم بشكل هادئ ومشرعن ومخطط ..وتكاثرت بسبب ذلك مصافي تكرير السكر الخام المستورد وصارت تستنزف الدولار الموجود في الخزينه الذي كان يمنح للمستوردين بسعر رخيص مخفض بحجة أنه ماده استهلاكيه ضروريه يجب أن يبيعها المستورد بسعر مدعوم وهذا الذي لم يكن يحصل أبدا ...!!!

ماذا كانت النتيجه ..؟؟

لم يعد هناك سكر صناعه محليه ..!!

حاجة البلاد من السكر يتم استيرادها كليا إما خاما لمصافي التكرير أو أبيضا جاهزا للبيع وفي كلا الحالتين كان المستوردون يتمولون ثمنه دولارا من الخزينه بسعر رخيص ويبيعون الماده بسعر دولار أسود ..ولكم أن تستنتجوا حجم الدولارات التي صرفت وهدرت وصارت في جيوب الحيتان نتيجة هذه السياسه الخبيثه المقصوده المتدرجه التي امتدت قرابة خمس وعشرين عاما كان يتبناها ويقوم على رسمها أزلام البائد وأعوانه ضاربين بعرض الحائط سبل التطور الصناعي والزراعي الذي كان يمكن لو تبناه المخططون لحصلنا على نتائج مغايره كليا ..

لماذا نعتبر هذا الأمر جريمه اقتصاديه ..؟؟؟

سأفترض أن المخططين قاموا بأمرين فقط

اولا .. إذا استنبطوا أصناف شوندر سكري محسنة وراثيا ذات نسبه عاليه من الحلاوه وذات إنتاجيه عاليه في وحدة المساحه وذات إحتياجات أقل من المياه و ذات مناعه أكبر تجاه الأمراض وشجعوا المزارعين على زراعتها و الإستمرار في عملهم ويربحون ويستقرون في أريافهم وأراضيهم بدل أن يهجروها

 ثانيا ..إذا قام المخططون بتوجيه المعنيين بتطوير خطوط الإنتاج في الشركه بحيث تصبح طاقتها الإنتاجيه متصاعده وآلاتها محدثه بشكل مستمر (كما يفعل القطاع الخاص عموما ) لا مهترئه كما هو حالها اليوم..

 ولو قاموا بتدريب العمال بشكل مستمر ومواكبة كل جديد في عالم هذه الصناعه

ماذا لو أن هذا الإفتراض قد تحقق..؟؟ اما كنا اليوم على الأقل بغنى عن استيراد السكر الذي يستنزف كما كبيرا من القطع ..!!!؟

من هنا أستنتج أن التعامل مع ملف صناعة السكر كان تعاملا إجراميا بحق وهذا التعامل هو غيض من فيض التعاملات التي تشبهه في ملفات أخرى كثيره سأعدد أكثرها إجراما وأكثرها تأثيرا في قتل اقتصاد سوريا

## مدخل ثاني

## احتلال المدن وهجرة الأرياف

لقد مر اقتصاد سوريا منذ عام 1963 بمراحل عديده كان البناء فيه يعتمد الهدم الممنهج اللا مرئي والذي يظهر على شكل تحديث وتطوير ولكنه في خفاياه تخليف وتجميد فمنذ انقلاب حافظ الأسد واغتصابه السلطه عام 1970بدأت مناهج التطوير الإقتصادي المقنع تظهر تدريجيا وأهم نهج بدأ به هو تغيير البنيه الاجتماعيه الإقتصاديه للسوريين تجلى ذلك بتحويل مراكز المدن الكبرى وخاصة دمشق وحلب وحمص الى أماكن المهجر الإقتصادي الجديد فصارت هذه المدن مقصدا رئيسا لكل أبناء الريف السوري الفقير بقصد العمل وطلب الرزق وخصوصا أرياف حمص وحماه و الساحل الذي عمل البائد على إفقارها فمنع عنها كل تنميه و تطوير اقتصادي ..

سأتحدث عن جريمة اقتصاديه ارتكبها البائد بحق دمشق ..

في النصف الثاني من سبيعينيات القرن الماضي بدأ البائد بجعل مدينة دمشق مقصدا لكل أبناء الريف الحمصي والحموي والساحلي وسمح لهم ببناء عشوائيات سكنيه وخاصة لعائلات العسكر وأفرادها وضباطها وذلك في محيط دمشق وضواحيها وبدأت الهجره تتفاقم نحو العاصمه وبدأ عدد سكانها يتضاعف ومواردها تتضاءل وبالمقابل صارت الأرياف مكانا فقط للإجازات الأسبوعيه أو الصيفيه وزيارة مسقط الرأس حيث تراجعت فيها التنميه وازداد تفقيرها وتهميشها إلى أن أصبحت دمشق وأطرافها وضواحيها مكتظة ومزدحمة وأهلها الدمشقيون هجروها الى ريفها وغوطتيها اللتين أصبحتا كتلا اسمنتيه صماء بعد أن كانت بساتين غناء ولم يبق في دمشق شيء حيث نضبت مصادر المياه وجف نهرها الذي تغنت به مئات السنين وهكذا استمر الإستنزاف إلى أن وصلنا إلى موعد الثورة المجيده عام 2011 حين بدأت دمشق المدينه أبضا تستقبل أهلها الهاربين من ريفها والهاربين أيضا من بطش الطاغيه في كل المحافظات ليزداد عليها العبئ والضغط وتصبح عاجزه حتى عن خدمة ساكنيها ووافديها بشربة ماء ..

أين تكمن الجريمه هنا ..؟؟!!

تكمن الجريمه بأن الحاكم المستبد حينذاك لم يكن ليعمل على توطين أهل الأرياف في قراهم وبلداتهم بأن يسمح بإنشاء مشاريع إنتاجيه مثمره تشغل أهل هذه البلدات ..لم يكن ليسمح بإقامة مصانع ضخمة استراتيجيه حول هذه القرى أو محيطها بحجة أنها أراضي زراعيه لايجوز تلويثها أو استنزاف بيئتها !!!

والملفت بالأمر أن هذا كله تم بشكل مشرعن عبر اصدار قوانين ومراسيم ظاهرها تنظيمي جميل وباطنها تهجيري قبيح فعلى سبيل المثال ..

يمنع على كل من يرغب أن يقيم مصنع أجبان وألبان مثلا في قريته أو محيطها بل عليه أن يذهب الى المدينه الصناعيه في محافظته ..فلنتخيل مثلا هناك من يسكن في قرية شمال حمص ويريد إقامة منشأة صناعيه متوسطه مثل هذه وهي تحتاج مواد أوليه كالحليب الذي تكون مصادره مزارع الأبقار عليه أن يذهب الى حسياء حيث المدينه الصناعيه جنوب حمص ولايسمح له أن يقيم هذا المصنع في قريته أو على أطرافها والحجة دوما هي التنظيم ..

من هنا أصف هذا الأمر أنه جريمة منظمه مخطط لها ومدبر إذ لا يمكن لعاقل أن يقبل هذا المنطق بأي شكل من الأشكال ..ولكن الحجه جاهزه عند صاحب القرار وهي أن المدينه الصناعيه فيها ماء وكهرباء وخدمات ونافذه واحده لاستخراج التراخيص أقامتها الدوله لخدمة من يرغب بالصناعه فلا يعقل أن نتركها ونقيم مصانع في مناطق غيرها فهذا حرام وممنوع ودونه الهدم والإغلاق والمخالفه الجسيمه ...علما أن المدينه الصناعيه في حسياء (كما مثيلاتها في حلب الشيخ نجار وفي دمشق بعدرا الصناعيه) بعيدة عن المدينه فما بالكم عن أريفها ولايد عامله قريبه يمكن أن تشغلها بل يجب أخذ العمال كل يوم واعادتهم لساعات سفر عديده ناهيك عن تكاليف النقل وخلافه ...!!!!

## مدخل ثالث

## إفساد المجتمع الإقتصادي السوري

الجريمه الإقتصاديه الأكبر

إنها جريمة القضاء على الطبقه المتوسطه وإخراجها من قائمة المجتمع الإقتصادي الفاعل فصار العمل محصورا باصحاب المال والميسورين الذين لا يتجاوزون 10بالمئه نصفهم من أبناء المسؤلين أو أبناء عائلات الحاكم الأب وذويهم الذين استحوذوا على أكثر من 70بالمئه من الاستثمارات المهمه بكل أشكالها التجاريه والإنتاجيه ونصفهم الآخر من أبناء الطبقه المخمليه اللاوطنيه المنتفعه والتي كانت تأخذ بيد النصف الأول الذي كان أحمقا لايفقه من التجارة والصناعة ولا حتى من المدنيه شيئا وخصوصا جيل العسكر الاول وتطور هذا الأمر أكثر مع نشوء الجيل الثاني من أبناء المجرمين وعلى رأسهم بشار الأسد وأبناء عمومته وأعوانه ومؤخرا زوجته حيث تطور الحال بعد استلامه السلطه عام 2000وصار الإقتصاد السوري محكوما بقبضة ثلة من الفسدة المفسدين أمثال مخلوف وشاليش وأعوانهم من تجار وصناعيين دمشقيين وحلبيين وحمصيين وغيرهم مع الأخذ بعين الإعتبار أنه حتى هؤلاء النافذين لم يأتوا بأي استثمار نوعي صناعي أو غيره يحقق ولو فائدة بسيطه للبلاد على هامش الفوائد التي يجنونها والثروات التي يراكمونها حتى لو كان الأمر على سبيل ذر الرماد في العيون بل العكس كانت وقاحتهم واستشراسهم يصل الى حد الضرب بيد من حديد على كل من يحاول أن ينافسهم أو حتى يقترب من أذيالهم كل ذلك برعاية الأب والإبن و بالتواتر فلا مصلحه فوق مصلحة العائله وأتباعها وأزلامها ..وهذا طبعا لم يتم إلا بمساعي ومساندة الطبقة التجاريه الفاسده التي اعتمد عليها حافظ الأسد منذ ثمانينيات القرن الماضي والتي أسست لفساد المجتمع بكل فئاته لتصبح الرشوة والمحسوبيات هي التي توزع المناصب الحساسه التي من خلالها تبني وتطور أو تهدم وتدمر وهكذا حتى بدايات 2015 وأثناء الثوره عندما بدأت الصراعات تتشكل بين أصحاب السلطه وأصحاب النفوذ وبدأت تتشكل طبقات اقتصاديه مستحدثه تعتمد القتل والسرقه والنهب طريقا لجمع الثروات بدل الطريق الناعمه الذي كان يسلكه أسلافهم ولتستمر الحال حتى 2019أيام السيده المتسلطه التي أطاحت بكل الطبقه الإقتصاديه الحاكمه وأحلت محلها طبقة أو سخ وأجبن عبر الأمن والمخابرات التي كانت ذراعها الأهم في تحطيم ما تبقى من قوى تجاريه وصناعيه فهجرت من هجرت وسجنت من سجنت وقهرت معظم الباقين لينتهي الأمر بزوال كل متوسطي الحال اقتصاديا وانضمامهم الى الفقراء ..

إن هذه الجريمه التي ارتكبت بحق المجتمع الإقتصادي السوري لم تكن لتحصل لولا التخطيط والتدبير من أيام الطاغيه الأكبر حيث رسخ الفساد وجعله قانونا مقدسا تحكم به كل الدوائر والمؤسسات وحتى الأفراد ..فالفساد والإفساد هو النهج والطريق الأكثر استعمالا في هذه الحقبة السوداء التي عاشها السوريون لدرجة أن الفساد صار ثقافة منتشره وعرفا يرافق كل أفراد المجتمع وإلى درجة صار الٱن التخلص منه يحتاج كثيرا من التضحيات والجهد المركز وخصوصا ذلك الفساد ذي

الشكل الناعم الذي تغلغل في أوساط الأجيال منذ اثنين وستين عاما لدرجة صار السلوك القويم شيء من غير عاداتنا ولا أعرافنا ..

إن الفساد الذي سهل انتشاره النظام البائد صار ثقافة ومن هنا أعتبر أن تفكيك المجتمع الإقتصادي واغتيال طبقته الوسطى هو الجريمة الكبرى التي لانزال للأسف نعاني من التخلص من آثارها وأعتقد أن زمن الخلاص من آثار هذه الجريمه سيطول نظرا لفداحتها وعمق جذورها المتغلغله في المجتمع السوري ..!!!